

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/37
6 February 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية

في أي جزء من العالم

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ٢ | ٣- ١ | أولاً- مقدمة |
| ٢ | ٩- ٤ | ثانياً- أنشطة مفوضية حقوق الإنسان |
| ٢ | ٧- ٤ | ألف- زيارة المفوضة السامية إلى تيمور الشرقية |
| | | باء- تعاون مفوضية حقوق الإنسان التقني مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية |
| ٤ | ٩- ٨ | في تيمور الشرقية |
| | | ثالثاً- أنشطة وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية |
| ٥ | ٤٣- ١٠ | في تيمور الشرقية |
| ٥ | ١٤- ١١ | ألف- حالة التحقيقات والمقاضاة المقترحة |
| ٦ | ١٧- ١٥ | باء- عملية البحث عن الحقيقة وإقامة الوفاق |
| ٧ | ٣٦- ١٨ | جيم- بناء القدرات |
| ١١ | ٤٣- ٣٧ | دال- حماية الأقليات الإثنية والدينية وغيرها من الفئات المستضعفة |

أولا - مقدمة

١- في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، أصدر رئيسها بيانا عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، طلب فيه على المفوضة السامية أن تقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين.

٢- وقدمت المفوضة السامية تقريرا مرحليا (A/55/36) إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين ذكرت فيه أن حكومة إندونيسيا اتخذت عددا من الخطوات الملموسة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي ولتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة.

٣- ويقدم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في بيان الرئيس ويورد معلومات عن التطورات التي حصلت منذ صدور هذا البيان، لا سيما ما يتعلق منها بزيارة المفوضة السامية على تيمور الشرقية والتعاون التقني بين مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وللأنشطة التي تضطلع بها وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ثانيا - أنشطة مفوضية حقوق الإنسان

ألف - زيارة المفوضة السامية إلى تيمور الشرقية

٤- قامت المفوضة السامية بزيارة إلى تيمور الشرقية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠. والتقت خلالها بعدد كبير من شخصيات تيمور الشرقية والشخصيات الدولية، كان منهم قادة سياسيون ورجال دين كبار ورؤساء منظمات غير حكومية من التيموريين الشرقيين وكبار ممثلي المجتمع الدولي. ولقد زارت المفوضة السامية عددا من المواقع في ديلي وفي المناطق المحيطة بها، فضلا عن مقاطعة سواي، حيث وضعت الزهور في مكان وقعت فيه مجزرة جماعية عام ١٩٩٩، وقامت بإلقاء بيان رئيسي في حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان ومستقبل تيمور الشرقية التي عقدت في ديلي في يومي ٧ و٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

٥- ويساور المفوضة السامية قلق شديد إزاء الحالة المعقدة غير الاعتيادية للاجئين التيموريين الشرقيين الموجودين في تيمور الغربية، هذه الحالة التي يتطلب حلها مشاركة جهات فاعلة متعددة. كما أبدت المفوضة السامية خلال زيارتها إلى تيمور الشرقية القلق لدى سماعها عدد المفقودين من التيموريين الشرقيين الذين لا يعرف مصيرهم والذين يفترض أنهم في عداد الموتى.

٦- وبناء على ذلك، عينت المفوضة السامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ مستشارة شخصية في مسألة تيمور الشرقية هي السيدة شاني ديريام، مديرة منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة التي تتخذ من ماليزيا مقراً لها (آسيا والمحيط الهادئ). وقامت المستشارة الشخصية بزيارة إلى تيمور الشرقية خلال الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لغاية ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بهدف وضع تقرير وتقديمه إلى المفوضة السامية بشأن الإجراء المناسب الذي يتعين عليها اتخاذه لتشجيع عودة اللاجئين طوعاً إلى تيمور الشرقية وبشأن أساليب تقديم المساعدة لإنشاء لجنة لاقتفاء أثر الأشخاص المفقودين من التيموريين الشرقيين. ولقد جرت هذه الزيارة بالتشاور مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات دولية أخرى، منها لجنة الصليب الأحمر الدولية ومصرف التنمية الآسيوي، والمنظمات غير الحكومية المحلية، بما فيها منبر الاتصال من أجل نساء الشرق (FOKUPERS)، ومنظمة ياياسان هاك، ومركز حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وطلبت المفوضة السامية الإذن للمستشارة الشخصية كي تسافر إلى تيمور الغربية لتقوم بزيارة مخيمات اللاجئين هناك وإلى جاكرتا للالتقاء مع المسؤولين الحكوميين. إلا أن السلطات الإندونيسية رفضت هذا الطلب. وستواصل المفوضة السامية إطلاع اللجنة بما يستجد من تطورات في هذا الشأن.

٧- والتقت المفوضة السامية، في أثناء زيارتها إلى إندونيسيا من ٢٢ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بممثلين عن الحكومة، كان منهم مسؤولون من وزارة الشؤون الخارجية ومن وزارة العدل وحقوق الإنسان. وقام المدعي العام، السيد مرزوقي داروسمان، بإبلاغ المفوضة السامية بأن مجلس النواب الإندونيسي قد اعتمد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قانون محاكم حقوق الإنسان، الذي ستنشأ بموجبه محاكم متخصصة للاستماع إلى قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. (وفي وقت سابق من تلك السنة، قدمت مفوضية حقوق الإنسان المشورة التقنية بشأن مشروع قانون محاكم حقوق الإنسان، بناء على طلب المدعي العام ذلك من الأمين العام). وفي هذا الصدد، أبلغ كذلك المدعي العام المفوضة السامية بأن اتهامات صدرت بحق ١٤ شخصاً اشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة خلال العنف الذي اندلع في تيمور الشرقية إبان عام ١٩٩٩. وطلب المدعي العام إلى المفوضة السامية أن تتيح إمكانات التعاون التقني مع مكتبه بغية دعم أعمال التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في تيمور الشرقية خلال عام ١٩٩٩ وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وتنتظر المفوضة السامية تأكيداً رسمياً من وزارة الشؤون الخارجية بإمكانية مواصلة هذا التعاون. ويعتزم الشروع في هذا التعاون في أوائل عام ٢٠٠١ متى وافقت الحكومة الإندونيسية على ذلك.

باء - تعاون مفوضية حقوق الإنسان التقني مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

٨- تعمل مفوضية حقوق الإنسان حاليا على إنجاز مشروع للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان مع وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ينفذ في عام ٢٠٠١. ومن المقترح أن يشمل هذا المشروع ما يلي:

(أ) توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين التيموريين الشرقيين والدوليين العاملين في وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛

(ب) وتوفير التدريب في ميدان حقوق الإنسان لشرطة تيمور الشرقية وللشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة؛ وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للتيموريين الشرقيين من قضاة ومدعين عامين ومحامين يقدمون المساعدة القانونية للجمهور؛

(ج) وتعزيز أنشطة حقوق الإنسان، بما فيها تمويل شراء المواد الدولية اللازمة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وترجمة هذه المواد ونشرها؛

(د) وتقديم المشورة والمساعدة القانونية في مسائل وقضايا ومشاريع قوانين محددة تكفل الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية؛

(هـ) وتقديم المساعدة لإنشاء لجنة لمعرفة الحقيقة واللقاء والمصالحة؛

(و) وتقديم المساعدة لتعزيز التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والانضمام إليها.

كما تقدم مفوضية حقوق الإنسان الدعم الفني والإداري إلى وحدة حقوق الإنسان، هذا الدعم الذي يتمثل في أمور منها نشر المعلومات المتعلقة بآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقديم المشورة بشأن التخطيط الاستراتيجي، وتيسير مشاركة ممثلي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وممثلي تيمور الشرقية في الأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها مفوضية حقوق الإنسان وتزكية مرشحين لوظائف في وحدة حقوق الإنسان.

٩- وشاركت وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الاجتماع الذي نظّمته المفوضية لهيئات الأمم المتحدة الميدانية العاملة في مجال حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، والذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وناقش المشاركون عن الهيئات الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان وعن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية الدور الحالي والمستقبلي لتلك الهيئات. ووجهت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى رئيس وحدة حقوق الإنسان، السيد باتريك برغس، لزيارة جنيف

خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للاطلاع على عمل مفوضية حقوق الإنسان وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكان من الذين التقاهم رئيس وحدة حقوق الإنسان رئيس فرع الأنشطة والبرامج ورئيس فرع الأبحاث والحق في التنمية وممثلين عن فرع خدمات الدعم، والإجراءات الخاصة، والصندوق الطوعي للتعاون التقني، والأفرقة الجغرافية.

ثالثا - أنشطة وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

١٠ - قدمت المعلومات التالية من وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ألف - حالة التحقيقات والمقاضاة المقترحة

١١ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بلغ عدد المحتجزين في انتظار المحاكمة ٤٩ شخصا ممن يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة خلال عام ١٩٩٩. وأعلنت وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة أن التحقيق في القضايا التالية بلغ الآن المرحلة النهائية:

- (أ) الهجوم على مجمع كنيسة ليكويكا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛
 - (ب) والهجوم على منزل مانويل كراسكالو في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛
 - (ج) والهجوم على مجمع مخفر شرطة مليانا في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛
 - (د) وسلسلة من أعمال القتل حدثت في لوس بالوس خلال الفترة من نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩، منها مقتل رجال الدين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وفي النقل القسري للسكان؛
 - (هـ) والجرائم المتعلقة بنوع الجنس التي تشمل الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع والعنف الجنسي، هذه الجرائم التي ارتكبت في لولوتو، بمقاطعة بوبونارو، خلال الفترة من أيار/مايو ولغاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.
- ١٢ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بلغ عدد لوائح الاتهام الصادرة ١١ لائحة تتعلق بمقتل تسعة أشخاص في لوس بالوس في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويجري حاليا إعداد المزيد من لوائح الاتهام التي يرتقب صدورها في أوائل عام ٢٠٠١. ومن المتوقع أن تبدأ في أوائل عام ٢٠٠١ المحاكمات أمام الفريق الخاص بالجرائم الخطيرة. وسوف يتألف الفريق الخاص من قضاة تيموريين شرقيين ودوليين.

١٣- وأدى وجود نقص شديد في الموارد، البشرية والمادية إلى عرقلة قيام وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة بأعمالها في مجال التحقيق. وحال ذلك دون الاضطلاع بالتحقيق في الغالبية الساحقة مما ارتكب من جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب خلال عام ١٩٩٩. ونظرا للتأخر في التحقيق أو لغيابه، أطلق المدعي العام سراح عدد من المحتجزين الذين دام احتجازهم في انتظار المحاكمة أشهرًا، واستند في ذلك إلى عدم كفاية الأدلة.

١٤- وتعمل وحدة حقوق الإنسان حاليًا لضمان عدم الإفلات من العقاب على جرائم خطيرة حدثت في السابق، وتقوم بتزويد وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة بمعلومات عن انتهاكات لحقوق الإنسان حدثت أثناء استطلاع رأي الشعب في عام ١٩٩٩.

باء - عملية البحث عن الحقيقة وإقامة الوفاق

١٥- تجري حاليًا الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة لمعرفة الحقيقة وتحقيق اللقاء والوفاق. ولن تتناول هذه اللجنة الجرائم الخطيرة حسبما حددتها قواعد الإجراءات الجنائية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بما فيها ما حدث من جرائم قتل واغتصاب وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ووحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة هي التي تقوم حاليًا بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

١٦- وتعمل وحدة حقوق الإنسان مع لجنة توجيهية واسعة التمثيل لمجتمع تيمور الشرقية ومع الوحدات المختصة التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تصميم تركيبة اللجنة ووضع قواعدها التنظيمية. وعملت وحدة حقوق الإنسان كذلك على نحو وثيق مع خبيرين دوليين في عملية البحث عن الحقيقة وإقامة الوفاق لضمان الاستفادة في عملية تيمور الشرقية من خبرات مماثلة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، اعتمد مجلس وزراء تيمور الشرقية (المكون من تيموريين شرقيين وممثلين دوليين) اقتراحًا يتعلق بالتركيبة العامة للجنة. وسيعرض هذا الاقتراح الآن على اللجنة الوطنية، وكذلك على ممثلي المجتمع والمنظمات غير الحكومية، الذين سيدلون عندئذ بأصواتهم بشأن اعتماد اقتراح هذه اللجنة.

١٧- ويقترح حاليًا أن تناط باللجنة مهمتان رئيسيتان هما: السعي لمعرفة حقيقة نط ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي؛ وتيسير قبول المجتمع المحلي لمرتكبي الجرائم الصغيرة. ولكي تضطلع اللجنة بالمهمة الأولى، يمكن لها أن تنظم جلسات استماع عامة يتحدث فيها الضحايا عن تجاربهم أو أن تنظم عمليات تحقيق للكشف عن حقيقة هذه الانتهاكات التي حدثت في الماضي. وللإضطلاع بالمهمة الثانية، فسوف تضع اللجنة آلية للوفاق على مستوى المجتمع المحلي تشمل مرتكبي الجرائم الصغيرة الذين يرغبون في الاعتراف والاعتذار عما فعلوه، ويوافقون على خدمة مجتمعاتهم.

جيم - بناء القدرات

١٨ - تساهم وحدة حقوق الإنسان في ضمان أن تقوم المؤسسات التي أنشئت خلال الفترة الانتقالية لبلوغ استقلال تيمور الشرقية في المستقبل على أساس احترام مبادئ ومعايير حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تشارك وحدة حقوق الإنسان في تطوير المؤسسات السياسية والعملية الدستورية ومؤسسات حماية حقوق الإنسان وفي إقامة مجتمع مدني مستقل وقوي.

١٩ - وأثناء الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية، عقدت وحدة حقوق الإنسان ورابطة الحقوقيين التيموريين الشرقيين حلقة عمل حول حقوق الإنسان خلال يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وحضر حلقة العمل هذه ممثلون عن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والأحزاب السياسية، والكنائس، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنها منظمات حقوق الإنسان في المقاطعات. وأثمرت حلقة العمل مجموعة من التوصيات المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وإنشاء مؤسسات لحماية هذه الحقوق. واعتمد مؤتمر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية هذه التوصيات بالإجماع في قرار تم توزيعه على نطاق واسع يشمل المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية وغيرها من جهات التحاور ذات الصلة.

١ - النظام القضائي

٢٠ - أنشئت أربع محاكم إقليمية في ديلي، وبوكاو، وأوكوسي، وسواي. وعين تسعة قضاة في محكمة ديلي وتسعة آخرون في محكمة بوكاو، وقاض واحد في محكمة أوكوسي، وأربعة قضاة في محكمة سواي. ولم ينظر حتى الآن في قضايا إلا في محاكم ديلي، وبوكاو، وأوكوسي. وأنشئت محكمة استئناف بقاض واحد لكنها لم تنظر بعد في أية قضية. ويوجد وكيل للدعاء وخمسة مدعين عامين في محكمة ديلي، وثلاثة مدعين عامين في محكمة بوكاو، ومدع عام واحد في محكمة أوكوسي، ومدعيان عامان في محكمة سواي. ويقوم تسعة محامي مساعدة قضائية بخدمة تيمور الشرقية بأكملها.

٢١ - ويجري الآن تدريب أعضاء الجهاز القضائي. وتقوم وحدة حقوق الإنسان حالياً بمهمة الاتصال مع وحدة الشؤون القضائية لكفالة تقديم التدريب الملائم في مجال حقوق الإنسان لأعضاء الجهاز القضائي، بمن فيهم محامو المساعدة القضائية والمدعون العامون.

٢٢ - وينشأ عدد من المشاكل المتصلة بمحدودية الموارد المادية والبشرية المتاحة للجهاز القضائي الجديد. وتسلم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بوجود هذه المشاكل وتعمل على إيجاد حل لها. وما زال القلق يساور وحدة حقوق الإنسان إزاء ما أدى إليه نقص الموارد من تأخير في النظر في القضايا، مما هدد الحق في محاكمة نزيهة.

٢- الفترة السابقة للمحاكمة والاحتجاز

٢٣- قامت وحدة حقوق الإنسان، وبخاصة عن طريق موظفي حقوق الإنسان في المقاطعات، برصد التقدم المحرز في القضايا المعروضة أمام القضاء، وتشاورت مع وحدة الشؤون القضائية بشأن سبل معالجة ما ظهر من مشاكل. ولقد تحسنت على ما يبدو معالجة مسألة المجرمين من الأحداث؛ فبينما لم يتجه القضاء في الماضي إلى النظر في بدائل عن احتجاز المجرمين الأحداث قبل المحاكمة، بات الآن يعالج هذا الأمر، وأخذ إطلاق سراح المجرمين الأحداث المشروط في الازدياد. وقامت وحدة حقوق الإنسان كذلك برصد مسألة توفير المحامين للمحتجزين وتشاورت مع وحدة الشؤون القضائية لكفالة حصول المحتجزين، في كل قضية، على المشورة القانونية فورا. لكن القلق لا يزال يساور وحدة حقوق الإنسان لأن عدم توفر الموارد يجعل الضمانات التي توفر للمحتجزين محدودة، لا سيما بعد الاحتجاز مباشرة، نظرا للعدد المحدود من محامي المساعدة القضائية.

٢٤- وتؤدي السجون عملها في مقاطعات ديلي وبوكاو وإرميرا. وتقوم وحدة حقوق الإنسان بزيارات منتظمة إلى سجن ديلي وتعمل مع وحدة الشؤون القضائية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور على وضع برنامج تدريبي لموظفي السجون. ويعتقد بوجود ثلاثة سجناء حاليا يقضون مدة حكمهم أما بقية المحتجزين فهم قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة ويقدر وجود ١٠٠ محتجز منهم في سجن ديلي و٩ في سجن بوكاو و٥٤ في سجن إرميرا.

٣- العملية التشريعية

٢٥- تشارك وحدة حقوق الإنسان في لجنة التشريع التي تتبع مجلس الوزراء، والتي تقدم المشورة إلى المجلس لوضع التشريعات، وتعمل على ضمان أن تتواءم التشريعات المعتمدة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٦- وعلقت وحدة حقوق الإنسان على عدد من اللوائح التي تمس حقوق الإنسان. ومن اللوائح المعتمدة ذات الصلة لائحة تنظيم محاكم تيمور الشرقية ولائحة تعديل تنظيم محاكم تيمور الشرقية، ولائحة إنشاء أفرقة يقتصر اختصاصها على الجرائم الخطيرة، ولائحة النيابة العامة في تيمور الشرقية، وقواعد الإجراءات الجنائية.

٢٧- وينتظر اعتماد لوائح أخرى كانت موضع تعليق أو هي موضع تعليق حاليا ومنها مشروع لائحة إنشاء مكتب أمين المظالم، ومشروع لائحة لتسجيل الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية، ومشروع لائحة للمؤسسات الجزائية، ومشروع لائحة لإنشاء دائرة شرطة تيمور لوروسا، ومشروع لائحة بمعايير التوظيف ونظام العمل، ومشروع لائحة إنشاء لجنة لمعرفة الحقيقة وتحقيق الوفاق واللقاء.

٢٨- وتعتزم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مد اعتماد لائحة إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية، ولائحة لإنشاء لجنة لإصلاح القوانين، ودائرة للمساعدة القانونية، ونظام لقضاء الأحداث، وقانون للصحافة.

٤- المجتمع المدني

٢٩- اضطلعت وحدة حقوق الإنسان بعدد من الأنشطة لدعم عملية تعزيز مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان. ومن هذه الأنشطة توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمجموعات والمنظمات غير الحكومية الناشئة في المجتمع المحلي والتي تعمل في ميدان حقوق الإنسان، وإنشاء مكتبة لحقوق الإنسان، ووضع اقتراح بتمويل مبادرات صغيرة لتعزيز حقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية ياياسان هاك، وتقديم المساعدة، مثلاً، إلى رابطة السجناء السياسيين السابقين (التي تتألف من أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين سياسي سابق) والعمل على تطوير برنامجها.

٣٠- كما تعمل وحدة حقوق الإنسان حالياً مع المنظمات غير الحكومية من أجل تحسين عملية التشاور مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني بشأن اتخاذ قرارات السياسة العامة والتطوير التشريعي، وذلك بأساليب منها وضع آلية رسمية للتشاور المبكر والشامل في جميع جوانب عملية صنع القرار.

٣١- وقدمت وحدة حقوق الإنسان الدعم للجنة التوجيهية والتنظيمية المنبثقة عن المؤتمر الوطني للمرأة الذي عقد في ديلي من ١٤ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وحضر هذا المؤتمر أكثر من ٣٠٠ امرأة تمثل جميع المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة، وجاء انعقاد المؤتمر في أعقاب اجتماعات إقليمية تحضيرية سابقة له لالانتها من وضع جدول أعماله. كما قدمت وحدة حقوق الإنسان العون في وضع منهجية لعشر حلقات عمل قطاعية وساعدت في صياغة المسائل التي تناوّلها حلقات العمل وما تضعه من توصيات. ولقد اتسمت توصيات المؤتمر بأهمية كبيرة إذ أحييت بعد ذلك إلى المجلس الوطني للمقاومة التيمورية الذي عقد في مرحلة لاحقة من السنة، ووجه إليها أيضاً انتباه الأقسام ذات الصلة في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

٣٢- وتواصل وحدة حقوق الإنسان تطبيق برنامجها المتعلق بالثقيف في مجال حقوق الإنسان في ديلي وفي المقاطعات. وعقدت، خلال هذه السنة في عدد من المقاطعات، حلقات عمل لمدة يومين للتدريب في مجال حقوق الإنسان، اتجهت إلى العاملين في ميدان حقوق الإنسان، وقادة المجتمع المحلي، والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والمنظمات النسائية، ومجموعات الشباب، وعناصر الشرطة المعينين حديثاً. وحلقات العمل هذه التي نظمت بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في تيمور الشرقية شملت تقديم مفاهيم حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة وتناولت الصدمات النفسية وحقوق المرأة. وعقدت حلقات العمل في مقاطعات أوكوسي، وإرميرا، وآليو، وسواي، وليكويكا، وماناتوتو، وفي جزيرة أتورو ومقاطعة ديلي. أما وحدة حقوق الإنسان، وبخاصة موظفي حقوق الإنسان في المقاطعات، فقد قدموا الدعم المستمر إلى منظمات حقوق الإنسان الناشئة

حديثاً في المقاطعات. وعمل موظفو حقوق الإنسان في المقاطعات على توفير متابعة التدريب وقدموا المساعدة في جمع التبرعات وأتاحوا الموارد ووضعوا برامج لحقوق الإنسان.

٣٣- وتعمل وحدة حقوق الإنسان على تيسير انعقاد اجتماعات منتظمة بين التيموريين الشرقيين والمنظمات غير الحكومية الدولية. واعتباراً من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠، بدأ عقد اجتماعات تنسيق مرة كل أسبوعين في مجال حقوق الإنسان لمناقشة مسائل حقوق الإنسان تثير القلق. وتواصل وحدة حقوق الإنسان مشاركتها في الفريق العامل المعني بحقوق الطفل، الذي أنشأته الوحدة والذي تيسر أعماله الآن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات غير حكومية دولية وتيمورية شرقية. وقدمت وحدة حقوق الإنسان المساعدة إلى حلقة عمل حول حقوق الطفل عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لمدة يومين.

٣٤- ونشطت وحدة حقوق الإنسان ومعها منظمات غير حكومية تيمورية شرقية في تنظيم مناسبات للاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان الذي يقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وجرى في ديلي وفي المقاطعات تنظيم عدد من الأنشطة التثقيفية العامة، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، وعرض أفلام فيديو عن حقوق الإنسان، وإجراء المقابلات والحوارات الإذاعية، ورسم اللوحات الجدارية في المجتمعات المحلية وإجراء حفلات موسيقية يخصص ربعها لحقوق الإنسان. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عقدت حلقة دراسية في ديلي تناولت موضوع "حقوق الإنسان والوفاق"، وشارك فيها ما يقارب ٢٠٠ شاب ومتحدث، منهم رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية السيد سانانا كوسماو، والأسقف بيلو، وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني. وأقيم في ديلي "معرض" عام احتفاء بيوم حقوق الإنسان الذي يقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تضمن مسابقات للأطفال في الملصقات والشعر، وتقديم معلومات عن حقوق الإنسان، وعزف للموسيقى. وقدمت وحدة حقوق الإنسان ملصقا ليوم حقوق الإنسان، ترجم إلى أربع لغات، وأبرز المادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٥- وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووحدة حقوق الإنسان بترجمة صكوك حقوق الإنسان الرئيسية إلى لغة التيتوم، ومن هذه الصكوك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان الخاص بحقوق المعوقين. ووزعت وحدة حقوق الإنسان هذه الصكوك على نطاق واسع بلغة التيتوم واللغات البرتغالية والبهاسا الإندونيسية والإنكليزية.

٣٦- وتخطط وحدة حقوق الإنسان لعقد سلسلة من حلقات العمل للتدريب في ميدان حقوق الإنسان في أوائل عام ٢٠٠١، بما في ذلك توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمدرسين والصحفيين وللعاملين في هذا المجال. كما تقوم وحدة حقوق الإنسان بإعداد مواد تركز على حقوق الإنسان التي تعد من أسس الديمقراطية، ومنها حرية التعبير والرأي، وستستغل هذه المواد في العمل للتثقيف بحقوق الإنسان وتعزيزها تمهيدا لانتخاب جمعية تأسيسية.

دال - حماية الأقليات الإثنية والدينية وغيرها من الفئات المستضعفة

٣٧- تعالج وحدة حقوق الإنسان، من خلال مكتبها في ديلي وموظفيها في المقاطعات المعنيين بحقوق الإنسان، الحاجة إلى حماية فئات مستضعفة محددة، ومسألة أمن اللاجئين التيموريين الشرقيين العائدين من تيمور الغربية، ومسألة العنف ضد المرأة.

١ - حماية الأقليات الإثنية والدينية

٣٨- يذكر أن أفرادا ينتمون إلى الأقليات الإثنية والدينية قد هوجموا وتعرضوا للمضايقة والاعتداء البدني، وذلك في الغالب لاعتبارهم على صلة بإندونيسيا أو بفئات تؤيد الحكم الذاتي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أحرقت ثلاث كنائس بروتستانتية في مقاطعة آليو بسبب ادعاءات مفادها أن للكنيسة ارتباطات مع ميليشيات. ويوجد نحو ٢٤٠ مسلما يعيشون في حدود مسجد ديلي بسبب خوفهم من عدم الأمان إذا ما عادوا إلى منازلهم في مقاطعة ديلي. لذا لم ينجح أي منهم في العودة إلى منزله في ديلي. غير أن وحدة حقوق الإنسان قامت في أيار/مايو ٢٠٠٠ بتيسير المفاوضات بين بعض الأسر التي تعيش في المسجد وقادة القرية لترتيب عودة هذه الأسر إلى منازلها. لكن المفاوضات باءت بالفشل لأن قادة القرية وممثلو المجلس الوطني للمقاومة التيمورية في هذه القرية زعموا أنه لا يمكن ضمان أمن هذه الأسر بسبب عدم استعداد المجتمع المحلي لقبول عودة الأسر. وتنوي وحدة حقوق الإنسان تحديد التفاوض بشأن عودة أفراد من هذه الأسر إلى منازلهم، غير أن احتلال منازلهم بطريقة غير مشروعة قد زاد الآن من تعقيد الوضع. وستجري وحدة حقوق الإنسان دراسة استقصائية في أوائل عام ٢٠٠١ بشأن حالة الأقليات الإثنية والدينية في مقاطعة ديلي، حيث تعيش معظم الأقليات الإثنية والدينية.

٢ - اللاجئين التيموريين الشرقيون

٣٩- يوجد في تيمور الغربية ما يتراوح بين ٨٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من التيموريين الشرقيين. ومنذ ترحيل العاملين الدوليين في ميدان المساعدة الإنسانية من تيمور الغربية في أعقاب قتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في اتامبوا، بتيمور الغربية، تواصل وحدة حقوق الإنسان رصد حالة اللاجئين التيموريين الشرقيين في تيمور الغربية، وذلك من خلال شبكات المنظمات غير الحكومية، ورصد وسائل الإعلام، والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٠- تقوم وحدة حقوق الإنسان، وبخاصة موظفيها المعنيين بحقوق الإنسان والموزعين على المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة في تيمور الشرقية، بدور فاعل في الأعمال التحضيرية لعودة اللاجئين التيموريين الشرقيين من تيمور الغربية، بما في ذلك، المفاوضات التي سبقت عودة اللاجئين والتي تتعلق بإعادة إدماجهم في المجتمع، وبدور فاعل أيضا في رصد الحالة الأمنية للعائدين بعد عودتهم. ورغم التدني النسبي في عدد حوادث العنف الموجهة ضد العائدين، لا تزال ترد تقارير عن حوادث تهريب وتهديد وخطف واحتجاز تعسفي وضرب ضد عائدين يشتبه في دعمهم لمجموعات تناصر الحكم الذاتي أو في مشاركتهم في جرائم عنيفة خلال عام ١٩٩٩.

٣- انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد المرأة

٤١- أنشأت وحدة حقوق الإنسان، بمساعدة تقنية من منظمة خدمات الإغاثة اليسوعية، قاعدة بيانات (باللغتين الإنكليزية والبهاسا الإندونيسية) عن الانتهاكات التي ترتكب على أساس نوع الجنس، لكي تستفيد منها المنظمات غير الحكومية المحلية. وتمكنت منظمة فوكيپورس، وهي منظمة غير حكومية نسائية رائدة من الدخول إلى بياناتها من مقابلات كانت قد أجرتها مع أكثر من ٢٠٠ امرأة شاهدة وتضمنتها قاعدة البيانات. وأما منبر الاتصال من أجل نساء الشرق (FOKUPERS) الذي يعتبر من المنظمات غير الحكومية النسائية الرئيسية فقد استطاع أن يدخل في قاعدة البيانات هذه بياناته التي استخلصها من مقابلات مع أكثر من ٢٠٠ شاهدة. وتعمل وحدة حقوق الإنسان بالاشتراك مع المنبر ومع عدد من مجموعات المساعدة الذاتية في مقاطعتي بوبونارو وكوفاليمبا في مشروع وثائق فيديو لإنتاج فيلم فيديو قصير عن العنف المرتكب على أساس نوع الجنس، بما في ذلك العنف الذي حصل خلال عام ١٩٩٩ وحالات العنف الحالية أيضا.

٤٢- وتعمل وحدة حقوق الإنسان حاليا على عدد من المسائل المتعلقة بنوع الجنس، منها تقديم الدعم للنساء من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في تنظيم أنفسهن في مجموعات للمساعدة الذاتية وتمكينهن من تلبية احتياجاتهن على نحو أفضل. ولقد عاجلت هذه المنظمات الاحتياجات الاقتصادية وساعدت في بناء مهارات الدعوة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي. ومن المنظمات التي استفادت من دعم وحدة حقوق الإنسان ماتيريسو في مقاطعة كوفاليمبا، ونوفي-نوفي في مالينا وموريس فون الموجودتان في مقاطعة بوبونارو، وراتيليك في مقاطعة ليكويكا.

٤٣- وتوجد على الأقل ٦٠ حالة اغتصاب موثقة وقعت في عام ١٩٩٩. ونظرا للتأخير في التحقيق في هذه الحالات، تتعاون وحدة حقوق الإنسان حاليا مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومع وحدة الشرطة المدنية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتيسير هذه التحقيقات. ويؤمل في أن يُخصص في المستقبل المزيد من الموارد لهذه التحقيقات.

- - - - -